



وزارة الاتصالات
وتقنية المعلومات
MINISTRY OF COMMUNICATIONS
AND INFORMATION TECHNOLOGY

وثيقة طلب مرئيات العموم لمسودة مشروع نظام التعاملات والثقة الرقمية

المقدمة

ظهرت أهمية توثيق المعاملات لضمان حفظ الحقوق وتجنب المنازعات باعتبار التوثيق أحد أهم سبل ضمان الحقوق واستيفائها، كما أنه من أهم وسائل إثبات العقود والتصرفات والالتزامات على وجه يصر الاحتجاج بها قانونياً، ولذلك كان لإثبات المعاملات عدة وسائل من أهمها الكتابة الخطية المذيلة بالتوقيع التقليدي باعتبارها من أقوى أدلة الإثبات؛ لما توفره من ثقة لا تتوفر في وسائل الإثبات الأخرى. ومع التطور التقني ظهرت الكتابة والتوقيع بشكلها الإلكتروني بوصفها مظهراً من مظاهر التقدم التقني، وجاءت العقود عبر شبكة الإنترنت لتشكل ثورة في مجال التجارة، ولم يقتصر الأمر على العقود التجارية بل تعداه إلى شتى أنواع المعاملات في القطاع الحكومي والخاص، حيث أمكن للأفراد إنجاز معاملاتهم فيما بينهم وبين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص عن طريق هذه الشبكة، وهو ما يسر سبل الحياة اليومية في المجتمع.

وفي ظل التطورات التقنية المتسارعة، استشعرت المملكة العربية السعودية أهمية التحول الرقمي لما فيه من تيسير للمواطن والمقيم ولما يقدمه من فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة، فكان لزاماً أن تسن التشريعات المنظمة للمعاملات الإلكترونية، وعليه تم إصدار نظام التعاملات الإلكترونية بقرار مجلس الوزراء رقم (80) وتاريخ 1428/3/7هـ، وتمت المصادقة عليه بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/18) وتاريخ 1428/3/8هـ، بهدف تنظيم وضبط المعاملات والتوقيعات الإلكترونية، وإضفاء الحجية عليها، بحيث يكون للمعاملة الإلكترونية - متى توافرت فيها الشروط والمواصفات المطلوبة نظاماً - الآثار النظامية للمعاملة التقليدية والحجية في الإثبات.

وحرصاً من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات على تحقيق أهداف رؤية المملكة (2030) والمتعلقة بـ "تطوير الحكومة الإلكترونية" وتحقيق هدف الوزارة الاستراتيجي المتمثل بـ "تمكين وطن رقمي"، وما لذلك من دور محوري في رفع كفاءة تنظيم التعاملات الإلكترونية للوصول بالمملكة إلى مصاف الدول الرائدة في مجال التعاملات الإلكترونية، قامت الوزارة بتحديث وتعديل نظام التعاملات الإلكترونية عبر إعداد مسودة (مشروع نظام التعاملات والثقة الرقمية)، وتم الاستعانة بأحد بيوت الخبرة العالمية للقيام بدراسة شاملة للأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالتعاملات الرقمية، إضافة إلى دراسة التجارب الدولية في هذا المجال،

ومراجعة تفصيلية للقوانين والتشريعات الدولية المتعلقة بالتعاملات الرقمية والتجارة الإلكترونية علاوة على أخذ مرئيات المختصين حول هيغ ومواد مسودة النظام المعدل.

والغرض من هذه الوثيقة هو تقديم نبذة مختصرة عن مسودة (مشروع نظام التعاملات والثقة الرقمية) وأهدافه، بالإضافة إلى أفضل الممارسات الإقليمية والعالمية التي تم الاستناد عليها خلال مرحلة تحديث النظام.

أهداف إعداد مسودة مشروع نظام التعاملات والثقة الرقمية

قطعت المملكة العربية السعودية شوطاً كبيراً في تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات على مدى السنوات الخمسة عشر الماضية، وجذبت سياسة تحرير مؤسسات القطاع العام التي اعتمدت في عام (2001م) قدراً كبيراً من الاستثمارات المحلية والأجنبية الضخمة التي قادت تطوير سوق الاتصالات وتقنية المعلومات، والمنافسة في البنية التحتية والخدمات، وسهلت من الابتكار وريادة الأعمال، ومكنت الطول الرقمية عبر مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، فضلاً عن استحداث الآلاف من فرص العمل الجديدة، كما أثمرت عن عائدات كبيرة لكل من القطاعين العام والخاص والمجتمع ككل.

ومع ذلك، ينبغي تطوير الدور الذي يلعبه قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الاقتصاد بما يتوافق مع متطلبات السوق واتجاهات القطاع وتطلعات حكومة المملكة، وفي حين كان التركيز على مدى العقد الماضي ينصب على تعزيز قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات باعتباره أحد الركائز الاقتصادية؛ فإن تعزيز دور القطاع في تمكين تنمية القطاعات الاجتماعية والاقتصادية يعد من الأمور الحتمية للمضي قدماً، ونظراً لاعتماد الطول الرقمية بشكل أساسي على التعاملات والسجلات والعقود الرقمية في نقل البيانات وإثبات صحتها وسلامتها، حرصت الوزارة على تحديث نظام التعاملات الإلكترونية وإعداد مسودة مشروع نظام التعاملات والثقة الرقمية والتي تهدف إلى:

- 1- تيسير استخدام التعاملات والعقود والهويات الرقمية، وتعزيز الثقة بها.
- 2- إرساء قواعد ومعايير موحدة لتسهيل توثيق السجلات والهويات الرقمية وخدمات الثقة الرقمية والتحقق من صحتها.

- 3- إضفاء الحجج القانونية على الأدلة الرقمية بما فيها التعاملات والسجلات والهويات الرقمية وخدمات الثقة الرقمية.
- 4- تنظيم الترخيص والتسجيل لمقدمي خدمات الثقة الرقمية.
- 5- الحد من إساءة استخدام التعاملات والهويات الرقمية وخدمات الثقة الرقمية.

نبذة عن مسودة مشروع النظام

تتكون مسودة مشروع النظام من 25 مادة يمكن تلخيصها وفقاً للمواضيع في الجدول أدناه:

المواد	ملخص	الفصول
<ul style="list-style-type: none"> - المادة 1 - المادة 2 	<p>1. تحديد أبرز المصطلحات الواردة في النظام وتعريفها بما يخدم فهم النظام ورفع اللبس على المستخدمين من النظام</p> <p>2. تحديد أهداف النظام التي يسعى لتحقيقها</p>	<p>الفصل الأول: أحكام عامة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - المادة 3 - المادة 4 - المادة 5 - المادة 6 	<p>1. تحديد نطاق تطبيق النظام</p> <p>2. وصف شروط الموافقة على استخدام التعامل الرقمي</p> <p>3. تحديد الشروط اللازم توافرها في التعامل الرقمي لمساواته مع التعامل الورقي</p> <p>4. تحديد شروط حفظ وسلامة السجلات الإلكترونية</p> <p>5. تحديد أحكام إرسال واستقبال السجلات الرقمية</p>	<p>الفصل الثاني: استخدام التعاملات الرقمية</p>

ملخص	المواد	الفصول
1. تحديد شروط استخدام الهوية الرقمية لتحديد أطراف التعامل الرقمي	- المادة 7	الفصل الثالث: الهوية الرقمية
1. تم توضيح أنواع خدمات الثقة الرقمية 2. اشتراطات التوقيع الرقمي والختم الرقمي	- المادة 8 - المادة 9 - المادة 10	الفصل الرابع: خدمات الثقة الرقمية
1. قوة إثبات السجلات الرقمية	- المادة 11	الفصل الخامس: حجية الأدلة الرقمية
1. شروط ترخيص وتسجيل مقدمي خدمات الثقة الرقمية 2. المقابل المالي للترخيص	- المادة 12	الفصل السادس: ممارسة نشاط تقديم خدمات الثقة الرقمية
1. أدوار ومسؤوليات مقدمي خدمات الثقة الرقمية 2. مسؤوليات المشترك 3. مسؤولية الطرف المعتمد على خدمة الثقة الرقمية 4. مسؤوليات الوسيط	- المادة 13 - المادة 14 - المادة 15 - المادة 16	الفصل السابع: مسؤوليات المتعاملين بخدمات الثقة الرقمية
1. دور الوزارة في الرقابة والتفتيش على أعمال مقدمي خدمات الثقة الرقمية 2. اختيار واختصاصات المفتش	- المادة 17	الفصل الثامن: الرقابة والتفتيش

مفص	المواد	الفصول
<p>1. التحقيق والادعاء</p> <p>2. أنواع المخالفات والعقوبات المترتبة عليها</p> <p>3. مسؤوليات وصلاحيات لجنة النظر في المخالفات</p> <p>4. تسوية المنازعات</p> <p>5. الحق الخاص</p>	<p>- المادة 18</p> <p>- المادة 19</p> <p>- المادة 20</p> <p>- المادة 21</p> <p>- المادة 22</p>	<p>الفصل التاسع: العقوبات والتظلمات وإدارة المنازعات</p>
<p>1. تفويض مهام الوزير والوزارة</p> <p>2. سرية المعلومات</p> <p>3. إصدار وتفعيل العمل بالنظام</p>	<p>- المادة 23</p> <p>- المادة 24</p> <p>- المادة 25</p>	<p>الفصل العاشر: أحكام ختامية</p>

أفضل الممارسات الإقليمية والعالمية المساندة

تم الاستعانة بعدد من المصادر، ومنها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (Unicetral)، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الكومنولث، وجامعة الدول العربية، وأفضل ممارسات الأسواق العالمية، وفيما يلي أبرز الدروس المستفادة:

- 1- تتجه أنظمة الدول الأخرى إلى كونها أكثر شمولية، بحيث أنها لا تقتصر على التعاملات الإلكترونية وإنما إدارة خدمات الثقة بشكل عام، بما يتضمن إنشاءها، التحقق من سلامتها وصحتها. تشتمل خدمات الثقة على التوقيع الرقمي، الختم الرقمي، الختم الزمني، المواقع الإلكترونية وغيرها، مثل نظام eIDAS الصادر عن الاتحاد الأوروبي والذي يغطي دول القارة الأوروبية، وأنظمة أخرى من النظام السنغافوري، الكندي.
- 2- التوجه إلى عدم تحديد تقنيات فنية معينة، والاكتفاء بصياغة النظام بشكل دياي ومنفصل عن التقنيات المستخدمة، مما يحقق عنصر المرونة في

- النظام، وتتبع ذلك النهج العديد من الدول أبرزها دول القارة الأوروبية، وسنغافورة وكندا كما تتجه دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تبني نفس النهج في نظامها المستحدث.
- 3- تتجه العديد من الدول إلى اختصار النظام على الأحكام الرئيسية ونقل كافة التفاصيل إلى الأنظمة واللوائح التابعة له، وهذا النهج المتبع في الأنظمة واللوائح الجديدة الصادرة في المملكة.
- 4- تتوجه الأنظمة إلى ذكر دور التوقيع الرقمي في تعريف أطراف التعامل الرقمي وشروط قبوله في التعامل الرقمي، كما في النظام السنغافوري، والنظام الأوروبي (eIDAS)، نظام أونسترال النموذجي للتوقيعات الإلكترونية.
- 5- تتوجه جميع أنظمة الدول محل الدراسة على أهمية الاعتماد على التعاملات الإلكترونية واستخدامها كأدلة مساوية للأدلة الورقية.

تعليمات الرد على طلب مرئيات العموم

تدعو وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات جميع الأطراف المعنية إلى تقديم مرئياتهم وترحب بجميع الملاحظات المقدمة حول مسودة مشروع نظام التعاملات والثقة الرقمية، كما تدعو الوزارة المشاركين إلى تقديم ما لديهم من بيانات وتحليلات ودراسات المقارنات ذات العلاقة والتي تدعم مرئياتهم، وعلى المشاركين تقديم مرئياتهم وفق الإرشادات التالية:

- 1- الاطلاع على وثيقة طلب المرئيات.
- 2- مراجعة مسودة مشروع (نظام التعاملات والثقة الرقمية) المرفقة في الإعلان المنشور على موقع الوزارة.
- 3- تقديم المرئيات وفقاً للنموذج على الرابط المرفق في الإعلان المنشور على موقع الوزارة.

مراجعة وتبني مرئيات المشاركين

ستقوم الوزارة بمراجعة مرئيات وملاحظات المشاركين المقدمة حول مسودة مشروع النظام، علماً أن الوزارة غير ملزمة بتبني أي من هذه المرئيات والملاحظات، كما لن يتم نشر أي من المرئيات المقدمة من المشاركين.